

وزارة البلديات والإسكان تؤكد أهمية الامتثال للاشتراطات البلدية وتوضح آليات المهلة التصحيحية قبل تطبيق الجزاءات

المصدر: واس

تاريخ النشر: 21 أبريل 2026

وزارة البلديات والإسكان
Ministry of Municipalities and Housing



أكدت وزارة البلديات والإسكان أهمية التزام المنشآت والأفراد بالاشتراطات واللوائح البلدية المعتمدة، بما يسهم في حماية المرافق العامة، وتحسين المشهد الحضري، وتعزيز مستويات السلامة والصحة العامة في مدن ومحافظات المملكة، ورفع جودة الخدمات البلدية، بما يتسق مع مستهدفات الوزارة في الارتقاء بجودة الحياة وتحقيق مستهدفات رؤية المملكة 2030.

وأوضحت الوزارة أن تحديث جدول الجزاءات عن المخالفات البلدية يأتي ضمن إطار تنظيمي متكامل يهدف إلى توحيد الإجراءات، وتعزيز الشفافية والوضوح في تطبيق الجزاءات، حيث يحدد مسارات المعالجة والإجراء وفق معايير دقيقة تراعي طبيعة المخالفة، وأثرها، ومدى تكرارها، إضافةً إلى تصنيف الأمانات والبلديات، وحجم المنشآت، بما يضمن عدالة التطبيق ويرفع كفاءة الامتثال في مختلف الأنشطة الخاضعة للإشراف البلدي.

وبيّنت أن الجدول المعتمد تضمن آليات واضحة لمعالجة المخالفات تبدأ -في عدد من الحالات غير الجسيمة بالتنبيه-، يعقبها منح مهلة تصحيحية قبل تطبيق الجزاء، وذلك وفق نوع المخالفة وطبيعة أثرها، حيث تختلف مدد التصحيح بحسب الحالة المرصودة، بما يتيح للمنشآت والأفراد استكمال متطلبات الامتثال ومعالجة الملاحظات قبل استكمال الإجراءات النظامية.

وأفادت الوزارة أن التنظيم فرّق بين المخالفات الجسيمة وغير الجسيمة في آلية المعالجة، حيث تُطبّق الجزاءات مباشرة على المخالفات ذات الأثر المرتبط بالسلامة أو الصحة العامة أو التي تستوجب تدخلاً عاجلاً، في حين تُمنح المخالفات القابلة للمعالجة مهلة تصحيحية قبل استكمال الإجراء النظامي، مع التدرج في تطبيق العقوبات عند تكرار المخالفة، وفقاً للأحكام المنظمة.

وأكدت أن هذا التحديث يأتي امتداداً لجهودها المستمرة في تطوير منظومة الرقابة البلدية، من خلال تبني مسارات تنظيمية تركز على المعالجة المبكرة، ورفع مستوى الامتثال، وتعزيز الوعي بالاشتراطات البلدية، بما يسهم في الحد من المخالفات القابلة للتلافي، ويدعم تحسين البيئة الحضرية، ويرفع كفاءة الخدمات المقدمة للسكان والزوار. ودعت الوزارة جميع المنشآت إلى المبادرة بالاطلاع على الاشتراطات والضوابط المعتمدة، ومعالجة الملاحظات،

والاستفادة من المهلة التصحيحية متى انطبقت، بما يضمن استمرارية الأعمال والامتثال للأطر النظامية المعتمدة. يُذكر أن وزارة البلديات والإسكان اعتمدت في وقت سابق تحديثات على جدول الجزاءات عن المخالفات البلدية تضمنت إلحاق عدد من المخالفات الجديدة للاشتراطات المحدثة أو الجديدة، وكذلك تضمنت تحديث لأحكام عدد من المخالفات المعتمدة بما يتواءم مع المصلحة العامة، ضمن مسار تطوري يستهدف توحيد إجراءات الرصد والمعالجة، ورفع كفاءة الامتثال، وتعزيز الشفافية في تطبيق الجزاءات البلدية، ويمكن الاطلاع على الجدول من خلال الرابط:

<https://2u.pw/LM8N9x>